

والجيس المرديد الي ان يظهر في وجهه ان القوسه
والاقلاع عن مثل هذه الخوبه وله في ذلك الاجر
الجزييل من الملك الجليل وان كان الثاني فلا يلزمه شي
من ذلك اصلا لا ذكره واحد من المجوز ولكن لم يكن العقوبه
اهلا هذا ما نسخ له في القاصر ولحج لفكري القانز
من الكلام في هذا المقام والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
واليه المرجع والمآب والله سبحانه وتعالى اعلم
والصلون والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

وبعضه ان السلام
بعد كشفه من عند
يسمونه في وجهه فان اسلم
فترها والا ليلسا دم الى قتله
جزاله على سون فعله

المحمد تعالى حق
طالع هذه الرساله تمامها
واقطف من زهر الكافور
العزيمه السلام من خمار
الشفاه الجنان من
عمر الوال ذنوبه
اسن
١٢٨٦

سلام القدر
محمد الخليلي

كتاب تسجيل الطرقات
في نظم الورقات ناليق
للامام العالم العلامة
الحق القاهمه الشيخ
مشرق الدين العمري
القاهمي
الله بركا
تدوين

سمي هذا في علمه ان
يلتفت هذه الورقات في
لان الله تعالى جعل في
وخطب في هذه الورقات
العلم بل هو سبحانه
على فضل منه شيخ العقيدة
هذه الحروف م ١١١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ التَّوْقُفُ وَالْإِعَانَةُ
قَالَ الْعَقِيدُ الْمَشْرِقِيُّ الرَّحْمِيُّ ذُو الْحِجْرِ وَالْقَمَرِ وَالنُّوَيْطِيِّ
الْحَمْدُ لِلَّهِ قَدْ أَظْهَرَ أَعْلَمُ أَعْلَمُ عِلْمَ الْأَصُولِ لِلْوَرِيِّ الْأَشْهُرِ
فَهُوَ الَّذِي لَهُ ائْتَدَا دُونَا
وَيَا بَعْدَهُ النَّاسُ حَتَّى صَارُوا
وَحَيْرُ كَيْدِهِ الصَّخْرَ اِصْبَاحِي
بِالْوَرَقَاتِ لِلْإِمَامِ الْحَقِيِّ

هـ

وغير
سعد
سعد
فهما

وقد سئلت سابقا نظره
فلم أجد مما سئلت لدا
من ربنا التوفيق للصواب

أصول الفقه

ما ك أصول الفقه لظاهرا
الأول الأصول ثم البنا
والأصل ما عليه غيره
والفقه علم كل حكم شرعي
والعلم واجب وضد واجب
مع الضم مطلقا والفاقد
فالواجب المحكوم بالتوان
والتدب ما في فعله التوان
وليس في المتابع من توان
وضابط الملموه عليه
أما الضم فهو ما علقا

مسهلا لحفظه وقلمه
وقد شرعت فيه مسهلا
والنفع في الدارين الكفا

للق من حين قد تركنا
للعقبة والجران مع
والفرع ما على سوية
جا باختيار دون حكم ضلع
البيع وملكه مع ما حضا
من عاقد هذان أو غير
في فعله والتواك بالعقاب
ولم يكن في تركه عقاب
فعلا وتركه كمثل ولا عقاب
لذالك لاجتماع عكس ما
به نفوذ واعتداد مطلقا

والفاقد

والفاقد الذي به لا يتعد
والعلم لفظ للعلوم لم يخص
وعلمه معرفة المعلوم
والجمل قل تصور الشيء
وقيل حد الجمل فقد اعلم
بسيطه في خواصه التي
والعلم أقا بأصله لخص
كالاستفاد بالحواس الخمس
والسمع والأبصار ثم التذوق
وحد الاستلال أبا اختيار
والظن نحو غير العلم أمين
فالمرح المذكور ظاهري
والضيق نحو غير الأبحاث
أما أصول الفقه يعني النظر
في ذلك طرق الفقه في الحجة

ولم يكن يناف إذا اعتد
بالفقه وهو ما نزل لفظا
ان طابقت لوصفه لخص
حلاف وصفه الذي به لا
سبطا أو غير كما قد يسي
ترابته في كل ما تصور
أو بالتساوي حاصل فالأ
بالتم أو بالذوق أو باللس
ملا أن موقوفا على استلال
لنا دليل الأمر شديد لما طلب
في الحد الأول من
والظن المرحج يسمى فيها
لواحد حيث استوى الأمتان
للق في تعريفه والمعتبر
كلامه والشي لا المفصلة

خص

ول

وكيف يستدل بالأصول

باب اصول الفقه

أبوابه عشرون بابا تشرى
وتلك أقسام الكلام فيها
أوصفاً ووصفاً أو مجزئاً
ومطلقاً لافعالاً ثم ما يشيخ
لذلك الأقسام والأخبار
لذا القياس مطلقاً لعله
والوصف في مقتضى مقتضى

اقسام الكلام

أقل ما منه الكلام لكونها
كذا من فعل وحرف في جمل
وقسم الكلام للأخبار
قسم الكلام ثانياً فذكر قسم
وثالثاً إلى الجار والربط

والعالم الذي هو الأصول

وفي الكتاب كلها ستون
أمر ونهي ثم لفظ عما
أو ظاهراً معناه أو موصول
حكما سواء ثم ما يشيخ
حظر ومع اباحه كل وقع
في الأصل والترتيب للأدلة
وهذا الأحكام كل فحتم

من ذلك في موضوعه
أقسامها ثلاثة شرعي

ثم الجاز ما به جوازاً
بنقص أو زيادة أو نقل
وهو المراد في سؤال القربة
وكأنه زيادة الكافي لثقله
رابعه لقوله تعالى

باب الأمر

وحده استنداً على وجب
بشيء أفعال الوجوه بحققاً
لا مع دليل دلنا شرعاً على
بل صرفه عن الوجوه حتماً
ولم يعد فوراً ولا تلك
وبالأمر لا فعل اللهم المحتم
كلاً من الصلاة أمراً بالأصول

تجزي خطاباً في اصطلاح قديماً
واللغوي الوهم والعرفي
في اللفظ عن موضوعه
أو استعمالات لنقص أهل
كأن في الذكر دون موبه
والعاطف المنقول عن حمله
يريد أن ينقص يعني ما لا

بالقول ممن كان دون الطاعة
حيث القربة انتفت وأطلقاً
اباحه في الفعل أو نيب فلا
تحمله على المراد منها
أي لم يرد ما يقتضي القربان
أمر به وبالذي به ينتم
وللصلاة يعرف

قَالَ التَّوَعُّمِيُّ مَارَوَاهُ
وَهَيْدَا إِلَى الَّذِي عَلَيْهِ الْحَبْرُ
وَكُلَّ جَمْعٍ شَرْطُهُ أَنْ يَسْمَعُوا
تَابِيَهُمَا الْأَخَادُ يُوجِبُ الْعَمَلُ
لَمْ يَسَلْ وَمُسْنَدٌ قَدْ فَسَّحَا
فَبَيَّنْتُ مَا مَعْضُ الرُّوَيْفِ بَعْدَ
الْإِخْتِجَاحِ مَالِحُ لَا الْمُرْسَلُ
لَدَا سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَقْبَلَا
وَالْحَقُّ بِالْمُسْنَدِ الْمُعْتَمَرِ
وَقَالَ مَنْ عَلَيْهِ شُكُّهُ قَوْلًا
وَحَيْثُ لَمْ يَقُولْ وَقَدْ أَجَانَهُ

بَابُ

جَمْعٌ لَنَا لَمِثْلِهِ عَزَا بِي
لَا يَأْتِيهِمْ إِلَّا بِسَمَاعٍ أَوْ ظَرْ
وَالَّذِينَ مِنْهُمْ بِالنَّوَاطِئِ
لَا الْعِلْمُ لَكِنَّ عِنْدَهُ الظَّنَّ حَصَلَ
وَسَوْفَ يَأْتِي دَلِيلٌ مِنْهُمَا
فَيُرْسَلُ وَمَا عَدَاهُ مُسْنَدٌ
لَكِنَّ مَرَاتِبَ الصَّحَابِيِّ يُقْبَلُ
فِي الْإِخْتِجَاحِ مَارَوَاهُ مِنْ سَلَا
فِي حَلْمِهِ الَّذِي لَهُ تَبَيُّنًا
حَدَّثَنِي كَمَا يَقُولُ أَحْبَدَا
يَقُولُ قَدْ أَحْبَبْتُ إِجَانَةَ
بَابُ الْإِجَانَةِ الْقَبَائِسِ
لِلْأَمْثَلِ فِي حَلْمٍ صَحِيحٍ عَجِي
وَلْيَعْتَبَرَنَّ تَكَلُّفَهُ فِي الْأَسْمِ
أَوْ شَبَّهَ ثُمَّ اعْتَبَرَ أَحْوَالَهُ

أولها

ما لم يقوله
لأنه ليس
بمستند

أُولَاهَا مَا كَانَ فِيهِ الْعِلَّةُ
فَصَرَّفَتْهُ لِلْوَالِدِينَ مِمَّنْ سَمِعَ
وَالثَّانِ مَا لَمْ يُوجِبِ التَّخَلُّقَ
فَيَسْتَدَلُّ بِالنَّقْلِ الْمُعْتَمَرِ
لَقَوْلِنَا مَا لَمْ يَلْحَقْ تَلْزِمٌ
وَالثَّلَاثُ الْفَرْعُ الَّذِي تَرْتَكِبُ
فَلْيَلْحَقْ بِأَيِّ ذَنْبٍ التَّرَا
فِيَلْحَقْ الرَّقِيقُ فِي الْأَنْصَافِ

فصل

وَالشَّرْطُ فِي الْقَبَائِسِ كَوْنُ الْفَرْعِ
بِأَنْ يَكُونَ حَاجِجَ الْأَمْرَيْنِ
وَكَوْنُ ذَاكَ الْأَمْثَلِ نَاتِيًا
وَشَرْطُ كُلِّ عِلَّةٍ أَنْ تَنْظُرَ
لَمْ تَنْقُصْ لَفْظًا وَلَا مَعْنَى فَلَا
وَالْحَلْمُ مِنْ شَرْطِهِ أَنْ يَشْعُرَ

مُوجِبَةَ الْعِلْمِ مُسْتَقْلَةً
كَقَوْلِي وَهُوَ لِأَبِي سَمْعَانَ
حَلْمًا بِهِ لَكِنَّهُ دَلِيلٌ
شَرَعًا عَلَى تَطْرِيحِهِ فَيَعْتَبَرُ
رُكَاةً كَمَا يَلِغُ أَيُّ لِلتَّمَوَا
مَائِنِ أَصْلَيْنِ اعْتِبَارًا وَاجْتِمَاعًا
مَنْ عَتِرَ فِي وَضْعِهِ الدَّقِيقَ
بِالْمَالِ لَا بِالْحَرْفِ الْأَوْصَا

مُنَاسِبًا أَمْثَلُهُ فِي الْحَمْعِ
مُنَاسِبًا لِلْحَلْمِ ذَوْنِ مَبِينٍ
يُؤَافِقُ الْمُضْمَعِينَ فِي رَأْيِهِمَا
فِي كُلِّ مَخْلُوقَاتِهَا الَّتِي تَرْتَدُّ
فِي سَرَفِ ذَاتِهَا تَقَاضٍ مُخَالِفًا
عَلْتَهُ نَفِيًا أَوْ نَبَاتًا مَعَا

فَقِي الْبَيِّنَاتِ لَهُ حَقِيقًا خُتِبَ

وَهُوَ الَّذِي لَهَا كَذَا كَخُتِبَ

باب الخطر والاباحة

لَا حَظَّ قَتْلَ بَعْتَةَ الرَّسُولِ
وَالْأَصْلُ فِي الْأَشْيَاءِ قَبْلَ الشَّرْعِ
بَلْ مَا أَحَلَّ الشَّرْعُ حَلَّلَنَا
وَحَيْثُ لَمْ يَدْرِ دَلِيلَ حَلِّ
مُسْتَصْحَبِينَ الْأَصْلَ لَأَسْوَأَ
أَيُّ أَصْلَهَا التَّحْلِيلُ إِلَّا أَنْ
وَقِيلَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي مَا يَنْبَغُ
وَحَدَّ الْأَسْتِحْبَابِ أَخَذَ التَّحْقِيقَ

بَلْ بَعْدَهَا يَنْقُضِي الدَّلِيلَ
خَرِيئًا لَا يَجِدُ حَلْمَ شَرْعِي
وَمَا تَمَّا نَا عَنْهُ حَرْمَانَهُ
شَرْعًا نَسْتَكَلْنَا بِحُكْمِ الْأَصْلِ
وَقَالَ قَوْمٌ ضِدًّا مَا قُلْنَا
خَرِيئًا فِي شَرْعِنَا فَلَا يَرُدُّ
جَوَازَهُ وَمَا بَصُرَ يَنْبَغُ
بِالْأَصْلِ عَنْ دَلِيلِ حَلْمٍ قَدْ قَدَّ

باب ترتيب الأدلة

وَقَدَّمَ مِنَ الْأَدِلَّةِ لِلْحَلِيِّ
وَقَدَّمَ مِنْهَا مَقِيدَ الْعِلْمِ
وَالنَّطْقِ قَدَّمَ مِنْ قِيَّاسِهِ
الْمَنْعَ الْخُصُوصِ وَالْعَمُومِ

عَلَى الْحَقِيقِيِّ بِاعْتِبَارِ الْعَمَلِ
عَلَى مُقَيِّدِ الظَّنِّ أَيْ لِلْحَلْمِ
وَقَدَّمَ وَأَحْلَيْتَهُ عَلَى الْحَقِيقِيِّ
فَلْيُؤَيِّقَ بِالْمُخْتَصِصِ لَا التَّعَمُّمِ

وَأَنَّ

وَأَنَّ بَلَى فِي النَّطْقِ مِنْ كِتَابٍ
نَا النَّطْقُ حُجَّةٌ إِذَا قِيلَ لَا

باب صفة المظني والمنقني

وَالشَّرْطُ فِي الْمَظْنِيِّ اخْتِصَاصٌ
وَالفِعْلُ مِنْ فِرْعَوْهِ الشُّوْبِ
مَعَ مَا بِهِ مِنَ الْمَذَاهِبِ الَّتِي
وَالْحَقُّ وَالْأَصُولُ مَعَ عِلْمِ
قَدَّمَ بِهِ يَسْتَسْبِطُ الْمُنَاقَظَ
مَعَ عَلَيْهِ الْمُقَيِّدِ فِي الْأَمَانِ
وَمَوْضِعِ الْأَجْمَاعِ وَالْخِلَافِ
وَمِنْ شُرُوطِ السَّائِلِ الْمُسْتَفِي
حَيْثُ كَانَ مِثْلَهُ يُجَنَّبُ هَذَا

أَوْسَنَةً تَجِبُ الْأَسْتِحْبَابُ
فَلَنْ بِالْأَسْتِحْبَابِ مُسْتَدَلًّا

يَعْرِفُ مِنْ أَيْ اللَّتَابِ وَالشَّرْطِ
وَكُلُّ مَا لَهُ مِنَ الْقَوَاعِدِ
تَقَرَّرَتْ وَمِنْ خِلَافٍ يَنْبَغُ
وَاللَّغَةُ الَّتِي أَنْتَ عِبَا الْعَرَبِ
بِنَيْسِهِ لَنْ يَكُونَ سَائِلًا
وَفِي الْحَدِيثِ حَالَةَ الرُّوَاةِ
فَعَلِمَ هَذَا الْقَدْرَ فِيهِ كَأَنِّي
أَنْ لَا يَكُونَ عَامِلًا لِلْمَقْنِيِّ
فَلَا جَوَازَ كَوْنِهِ مُقَدِّدًا

فروع

تَقْلِيدُ نَا قَبُولُ قَوْلِ الْعَالِمِ
وَقِيلَ بَلْ يَجُوزُ لَنَا مَقَالَهُ

مِنْ غَيْرِ دَرْجَةِ لِلسَّائِلِ
مَعَ جَهْلِنَا مِنْ أَيْنَ ذَاكَ فَالَهُ

